

الخاتمة العامة :

عندما سارت الجزائر كغيرها من الدول النامية في طريق الاستدانة الوعر كانت تظن نفسها قادرة على تحقيق معادلة صعبة طرفها الأول هو الحصول على الديون و استغلالها في برامج التنمية و طرفها الثاني هو سداد هذه الديون و فوائدها. ولكن بعد مرور سنوات تراكمت عليها هذه الديون خاصة بعد أزمة البترول سنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول و اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى الاستدانة أكثر كما كان لعالمي ضعف الادخار و الموارد المالية سببا أيضا لجعل الجزائر تلجأ للاستدانة هذا بالإضافة إلى فشل الصناعات الثقيلة التي كان الهدف منها خلق صناعات خفيفة و تحقيق فائض إلا أنها لم تحقق ذلك . وهكذا وجدت الجزائر نفسها في حيرة فلا هي حققت التنمية المطلوبة ولا هي أصبحت قادرة على سداد ديونها. و في عام 1994 اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يستمر حتى مارس 1995 و تم بموجبه تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40% على أن يصبح سعره حرا و خاضعا للعرض و الطلب في السوق ابتداء من سبتمبر 1994 و إزالة جميع القيود على الواردات و الأسعار كتخفيض الدعم في الاقتصاد المحلي و رفع أسعار الفائدة و البدء ببرنامج لتخصيص المؤسسات العامة حيث وقفت الجزائر عن خدمات دينها الخارجي 1994 بعد أن ارتفعت كلفته إلى 9.3 مليار دولار في 1993 أي ما يوازي 83% من قيمة الصادرات ، ووافقت الجزائر على إعادة جدولة 5.6 مليار دولار من الديون كانت مستحقة في فترة 1994-1995 أي على مدة 15 سنة مع فترة سماح لمدة 5 أعوام و ذلك من مجموعة نادي باريس ، و تم الاتفاق في عام 1995 على إعادة جدولة 4.5 مليار دولار إضافية من الديون كما قدم FMI تسهيلات بقيمة 1.1 مليار دولار لثلاث سنوات 1995-1998 لاستعماله في إعادة الإنعاش . لكن الجزائر لم تتوقف عند حل إعادة الجدولة فقط بل أخذت تحاول انتهاج حلول أخرى للمديونية منها تحويل الديون إلى استثمارات فعقدت عدة اتفاقيات مع كل من فرنسا و إيطاليا و إسبانيا و روسيا على تحويل إجمالي 512 مليون أورو و 7.47 مليار دولار إلى استثمارات في الجزائر ، فكان لهذه السياسة أثر إيجابي على الاقتصاد حيث مكنت الدولة من تخفيض ديونها كما كان لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات . بالإضافة إلى دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية بالعملة المحلية وبالتالي الاحتفاظ بالرصيد من العملة الصعبة هذا ما يعود بالفائدة على الاقتصاد خاصة إذا نجحت هذه الاستثمارات إذ يكون لها دور في تحريك الآلة الإنتاجية و تحسين صورة السوق

الوطني وبالتالي جذب استثمارات أجنبية مباشرة . لكن بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لهذه الساسة لا يمكننا تجاهل آثارها السلبية إذ أن تسديد قيمة الدين المحول بالعملة الوطنية يضطر الدولة إلى إصدار أموال أكثر و هذا ما يساعد على تفشي التضخم كما أن هذه السياسة سوف تؤثر سياسيا على الدولة فامتلاك أجنب أصول محلية يمكنه من التأثير على القرارات الاقتصادية و السياسية. لكن من خلال تفحص الوضع الاقتصادي للجزائر يمكننا ملاحظة تحسنه و تحقيق فوائض اقتصادية فنسبة النمو في تطور مستمر في السنوات الأخير حيث سجلت نسبة متوسط 4.43% بين 2000 و 2005 و هذه النسبة جيدة، كما أن هناك انخفاض ملحوظ في عجز الميزانية العامة و تحسن في الميزان التجاري و زيادة على تحسن في السياسة النقدية لأن أهم مؤشرات التضخم قد سجلت انخفاضا إلى 3.5% أما الديون الخارجية انخفضت من 25.26 مليار دولار سنة 2000 إلى 18 مليار دولار في 2005. كما أن هناك استقرار سياسي نسبي. كل هذه المؤشرات الإيجابية انعكست على ارتفاع حجم الاستثمارات العربية في الجزائر و انتقلت من 122 مليون دولار سنة 1998 إلى 347 مليون دولار سنة 2000 وهي في تحسن دائم خاصة السنوات الأخيرة إلا أن هذا الارتفاع متواضعا لأن المنطقة العربية غير جذابة للاستثمار و لا تستفيد من التدفقات الاستثمارية الدولية إلا بنسبة 1% أو أقل و هي أدنى نسبة في العالم. و كما سبق ذكره فإن المناخ الاستثماري في الجزائر في تحسن مستمر إلى انه ما زالت هناك عراقيل تعيق المستثمرين الجانب و المحليين من بيروقراطية ، و تعدد مصادر القرار و نقص المعلومات عن السوق والرشوة إلى غير ذلك ، و هنا يراودنا السؤال هل إجماع الدول عن الاستثمار في الجزائر سببه عدم ثقتهم في هذه الدولة أو في نظامها أو عدم ملائمة مناخها أو أن قصور الإدارة الجزائرية كان السبب؟ كل هذه الاحتمالات و غيرها تستدعي الدراسة أي ما هي الحلول التي يمكن إتباعها لنتمكن من جذب المستثمرين الأجانب إلى البلاد؟ هل تكفي المحفزات و الإعفاءات، أم يجب توفير قواعد هيكلية جيدة؟

كما يطرح سؤال آخر هنا هو إضافة إلى هذا الحل هل هناك حلول أخرى أنجع من تحويل الديون إلى استثمارات و كيف نتمكن من التخلص من الديون و في نفس الوقت نحقق التنمية؟ هنا يمكننا إدراج الحل الذي اقترحه سوزان جورج خلال الثمانينات(نائبة رئيس مجموعة أطاق فرنسا) خاصة بعد أن قيل أن التخلص من المديونية عن طريق تحويل الدين إلى استثمار قد يخلق مشكلة أخرى هي فتح المجال أمام سيطرة الشركات الأجنبية الخاصة على قدرات بلادنا الاقتصادية و بالتالي حرمانها من استقلالية اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية الملائمة. فلقد اقترحت السيدة سوزان حل يقوم على تبني صيغة تتكون من معادلة الدين ، التنمية و الديمقراطية : La Formule de 3 D وهي Dette,Devloppement et Démocratie

و يسعى هذا المقترح إلى المطالبة بتحويل المديونية إلى استثمارات بأسلوب لا علاقة له بمنطق السوق، بحيث تحدد لهذا التحويل أهداف تنموية حقيقية داخل البلد المدين يستفيد منها المواطن قبل كل شيء و تقام مشاريع تنموية في المناطق التي تحتاج إلى هذه التنمية فعلا مع إشراك المواطن في عمليات التنفيذ و يمكن أن تشمل هذه المشاريع مثلا شق الطرق و بناء المدارس والسدود و التنمية الريفية إلخ ، و تتم هذه التقنية بإقامة علاقة نوعية بين البلد الدائن و المدين بحيث يتم تأسيس صندوق مستقل بإدارة مشتركة توضع فيه عائدات المديونية و توجه نحو تنفيذ مشاريع تنموية داخل البلد المدين. يمكن لهذا المقترح أن يدخل ضمن مشروع واسع .

و عند الرجوع إلى ما قامت به الجزائر مؤخرا لحل مشكلة المديونية بواسطة اتباع هذه السياسة نجدها حاولت فعلا استغلالها في مشاريع تنموية تفيد البلاد و تمس البنى التحتية فلقد اتفقت مع فرنسا على تحويل المديونية في قطاع المياه و المواصلات(مترو الجزائر)، كما أنها اهتمت بتنمية الجانب البيئي فلقد اتفقت مع إيطاليا على تحويل الدين إلى قروض مساعدة لتحويل مشاريع تنموية سوسيواقتصادية تمثلت في بناء ثانويتين، حي جامعي بوهران و برنامج لمعالجة النفايات في خمس مدن جزائرية كبرى. و مازالت الجزائر لحد الآن في صدد تطبيق هذه السياسة حيث أنها تتطلب وقتا طويلا لتتم نهائيا و ذلك نظرا للإجراءات التي تتطلب وقت كبير من إعلان مناقصة و تحديد الشروط المتفق عليها بين البلدين ثم قدوم المستثمرين المهتمين بهذا الموضوع ثم اختيار الأفضل بعدها تأتي عمليات الاتفاق مع المستثمر و التسديد للبلد الدائن و في نفس الوقت الاتفاق مع البلد المدين ليسدد الدين للمستثمر في شكل حصة أو مشروع جديد بالعملة الوطنية و يسوي وضعيته مع البلد الدائن.

لكن الملاحظ للاقتصاد الجزائري الآن يجد أن المديونية الخارجية في انخفاض دائم فلقد سددت الجزائر من سنة 1985 إلى سنة 2005 117.9 مليار دولار من المديونية منها حوالي 84 مليار دولار لتسديد أصل الدين في كلفت الفوائد 34 مليار دولار. ويمكن ملاحظة هذا الانخفاض بشكل كبير مؤخرا أين اتبعت الجزائر استراتيجية الدفع المسبق للديون و ذلك بعد ارتفاع مداخيلها النفطية لأكثر من 50 مليار دولار حيث أجرت الجزائر مفاوضات مع نادي باريس بشأن التسديد المسبق لـ 8 مليار دولار و بهذا الاتفاق يتوقع خفض المديونية الخارجية إلى أدنى حد لها في حدود 10 مليار دولار و ذلك مع الاتفاق مع نادي لندن على تسديد 1 مليار دولار بالتسديد المسبق. و لكن هنا يطرح السؤال نفسه في حالت ما وقعت أزمة نفطية و انخفضت أسعار النفط و بالتالي مداخيل الجزائر النفطية هل سنعود مرة أخرى للاقتراض لنغطي احتياجاتنا و خاصة أننا نعتمد في دخلنا 95% من الطاقة؟ و هنا يجب التفكير مليا في استغلال الوضع الاقتصادي الحالي الجيد و المستقر و محاولة استغلال تلك الفوائض المالية المحققة في مشاريع تنموية

واستراتيجية تفيد البلاد و تنميتها و محاولة البحث على مصادر أخرى للدخل من زراعة و تنمية الصناعة تهيئة البنى التحتية للاقتصاد و تعليم الجيل القادم و تطوير قدراته كي يصبح قادرا على تسيير الموارد المالية و الطبيعية و البشرية الموجودة في البلاد بشكل مريح ، وهنا نتساؤل هل تتمكن الدولة من تحقيق كل ذلك دون مساعدة أجنبية؟ وخاصة وأن الخبرة و التكنولوجيا تفتقر لها البلاد فما هي الحلول التي يمكن أن تتبعها الدولة لاستقطاب المستثمرين الجانِب؟ وهل إتمام انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يساعدها على جذب و استقطاب مستثمرين أجانِب و هل سيمنحهم ذلك الاطمئنان للاستثمار في الجزائر؟

النتائج العامة:

لقد حاولت الدول النامية منها الجزائر أن تجد مصدرا لتمويل عملية التنمية و النهوض بالاقتصاد لذا لجأت إلى الاستدانة فارتفعت ديونها من 74 مليار دولار عام 1970 إلى 1500 مليار دولار سنة 1991 إلى 21904 مليار دولار سنة 2001⁽¹⁾ هذه الأموال كان يمكن أن تساعدها على النهوض و النمو من خلال تحفيز الاستثمار و تسريع النمو إلا أن ذلك لم يحدث فلقد تراكمت عليها الديون و لم تعد قادرة على تسديدها و هذا ما أدى إلى وقوعها في أزمة جديدة و هي المديونية و أصبحت بالعكس معرقلا للتنمية بدل مساعد على تحقيقها ، و لهذا أخذت كل من الدول الدائنة و المدينة في البحث عن حلول لهذه الأزمة و من بين الحلول التي اقترحت و التي اتبعتها العديد من الدول النامية تحويل الديون إلى استثمارات من بينها الجزائر، المغرب، الأردن سوريا، تونس ، مصر وغيرها .

و من أجل تحقيق النتائج المرجوة من هذا الحل الذي يعتبر وسيلة للتخفيف من عبء المديونية و في نفس الوقت مصدر لدخول و اكتساب تكنولوجيا جديدة للبلاد الشيء الذي يمكن أن يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية كان لا بد من وضع إجراءات مدروسة و موضوعة بدقة بحيث لا تضر بمصلحة البلد المدين و تكون موافقة للخطة التنموية الموضوعة.

اتضح من خلال الدراسة أنه من اتباع سياسة تحويل الديون إلى استثمارات تمكنت الدولة من تخفيض ديونها خاصة اتجاه فرنسا و روسيا كذا إيطاليا و إسبانيا و تمكنت من الحصول على مصدر خارجي لتمويل الاستثمارات و كذا قروض هذه الاستثمارات الأجنبية التي هي بحاجة إليها لتحقيق التنمية المرجوة إلا أنه عند الرجوع إلى ما تم تحقيقه فعلا فإننا نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المحققة لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات، إذ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المحققة لم يكن موافقا لحجم التحفيزات و التسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين

(1) د/طلال محمد بطاينة " المديونية الخارجية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية " مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 11: 2004) جامعة باتنة. ص 103-104.

الأجانب ، حيث نجد أنه ما تم تحويله فعلا مع فرنسا 61 مليون دولار و مع إيطاليا 84 مليون أورو أما مع إسبانيا 40 مليون دولار.

- تعتبر هذه السياسة وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها الدولة لتحريك عجلة التنمية إلا أن المستثمر الأجنبي لا يزال متخوف من الاستثمار في الجزائر نظرا للمعوقات التي يواجهها الاستثمار في الجزائر من بيروقراطية و عدم تطور التمويل و التسيير الغير قادر على وضع ميكنزمات استثمارية هذا إلى جانب النقاط التالية :

- عدم الاستقرار السياسي و الأمني.
- التصنيف الغير مؤكد و المعقد لقوانين الاستثمار إلى جانب سوء تسيير على مستوى الموائئ
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح و أصل الاستثمار إلى الخارج.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار .
- قلة البنى الهيكلية و عناصر الإنتاج.
- قلة الدعم المادي و المعنوي من قبل الدولة اتجاه الأجانب المستثمرين.
- تفشي الرشوة و البيروقراطية في المعاملات البنكية.
- عدم وجود سوق مالية متطورة و ارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- عدم توفر خرائط استثمارية.

- للديون أثر ووقع سلبي على الأداء الاقتصادي للبلدان المدينة بما في ذلك الأنظمة الإنتاجية والاستثمارات و بالتالي النمو. كما أن حلولها أثر أيضا على الاقتصاد و من بين الآثار التي تخلفها سياسة تحويل الدين على الاقتصاد الوطني :

- تخفيض الدين.
- الاحتفاظ بالرصيد من العملة الصعبة.
- أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.
- الحصول على استثمارات أجنبية و التي لها دور في نقل الخبرات و التكنولوجيا للبلاد وكذا تحسين القدرة التنافسية للبلاد.
- و لكن لا يمكن أن ننسى الآثار السلبية لتحويل الديون منها التضخم و أثر على الميزانية العامة للدولة و ذلك حين تضطر إلى تسديد قيمة الدين المحول بالعملة المحلية و تجد لديها نقصا فتضطر إلى التدين الداخلي و هذا ما يؤثر عليها، كما أن لهذه السياسة أثر على القرار السياسي للدولة الذي يصبح نوعا ما مقيدا.

- يمكن أيضا اتباع سياسة التسديد المسبق للديون و التي خاضت فيها الجزائر مؤخرا بشكل كبير فلقد اتفقت في إطار نادي باريس يوم 2006/05/10 على تسديد ما قيمته 8 ملايين دولار من الديون المعاد جدولتها. وقد تمت عملية التسديد مع كل من فرنسا(1.6 مليار دولار)ألمانيا (387مليون دولار) إيطاليا (1.7 مليار دولار) اليابان (445 مليون دولار) و سويسرا (66 مليون دولار) و البرتغال (20مليون دولار) و هولندا (45 مليون) و بلجيكا (225 مليون) و الدانمارك (54.3 مليون) و النمسا (369 مليون) و الولايات المتحدة – 625 مليون من أصل 1.2 مليار دولار) و إسبانيا (690 مليون) و كندا (255 مليون) و السويد (92 مليون) والنرويج (15.6 مليون) و فنلندا (11.8 مليون) و بريطانيا (202 مليون دولار).و ستجري عمليات التسديد المسبق بين 31 ماي 2006 و 30 نوفمبر 2006 بعد التوقيع على الاتفاقيات الثنائية⁽¹⁾.

في إطار سياسة التسديد المسبق للديون التي تبنتها توقفت الجزائر عن الاقتراض و لا تمثل الديون الموجودة سوى اقتراضات تمت قبل سنة 2005 ، وتكمن مزايا التسديد المسبق في تقليص النفقات الخارجية على سبيل المثال فوائد الديون و تحسين التقدير الخارجي لاقتصاد البلد وتعزيز الأمن المالي.

- يمكن أيضا لهذه السياسة أن تكون وسيلة جديدة لاستعمار أجنبي فمن خلال تملك الأجانب لحصص في مؤسسات جزائرية و كذا مشاريع استثمارية يمكن أن تشكل جانب ضغط على القرارات الاقتصادية و قد تصل إلى السياسية أيضا خاصة إذا امتلك الأجانب الحصة الأكبر في السوق الوطنية.

- على الرغم مما تتيحه تقنية تحويل الديون من مساهمة في تنمية الاستثمارات و في تحقيق النمو إلا أنها تظل مع ذلك محدودة بفعل طبيعتها السياسية و بحكم الحاجة إلى ضرورة تعبئة موارد أخرى تهدف إلى تفادي التضخم و إقصاء المستثمرين المحليين.

- لا شك أن إشكالية إيجاد الحل المناسب للمديونية أمر يتعلق أساسا بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و لا تمثل إعادة جدولة الدين سوى طريقة من طرق التخفيف من حدة المشكلة لما تتيحه من إمكانية إعادة هيكلة الديون إلا أنها تخدم مصالح الدائنين أكثر مما تخدم مصلحة البلدان المدينة ، وذلك لما يترتب عنها من تنامي حجم المديونية و من وضع شروط أكثر قسوة.

- يسمح تحويل الديون بإلغاء الديون و الالتزامات الجزائرية مع استرداد دفع خدمات الديون إلى حين تحويلها.

- على الرغم من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من مشكلة النمو و البطالة و التضخم و المديونية إلا أن الجزائر تعد من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية و إمكاناتها و مواردها

⁽¹⁾ Le Soir d'Algerie.lundi28 Août 2006.P5.N°4786.

المتنوعة ، لذلك نرى تسابق الدول و الشركات على الاستثمار في الجزائر و خاصة في قطاع الطاقة (النفط و الغاز).

- إنه إضافة إلى عنصري السياسات الثنائية و الإجراءات الجبائية الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية ظهرت معطيات اقتصادية أخرى منها اتساع الأسواق و قربها و إنتاجية اليد العاملة و نسبة المردودية حيث لا يمكن إهمال أهمية هذه المعطيات.

- إن ارتفاع أسعار البترول و تحقيق الجزائر رصيد هائل من العملة الصعبة مكنها من تقليص حجم المديونية عن طريق الدفع المسبق لديونها في إطار نادي باريس و يتوقع أن تصل ديون الجزائر نهاية سنة 2006 إلى 7 ملايين دولار فقط بفضل هذه السياسة.

التوصيات العامة:

- ضرورة إعادة التفكير في الاعتماد على مصادر الطاقة كمصدر أساسي للدخل و التخلص من الاعتماد على قطاع المحروقات و الذي يشكل نسبة 95% أو أكثر من الناتج القومي الوطني و البحث عن مصادر أخرى ، إذ يجب أن يكون هناك تفكير استراتيجي و يجب تحسين الإنتاجية من الصناعة و الزراعة و بحث علمي و غيرها لنتمكن من الحصول على نتائج إيجابية و لكي لا نعتمد 100% على النفط.

- ضرورة وضع حلول مناسبة للمديونية مع مراعاة الخطة التنموية التي تنتهجها البلاد بحيث لا بد من أن تكون هذه الحلول مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها بحيث يجب مراعاة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن هذه الحلول و كذا مراعاة مخطط التمويل الدولي و محاولة تحقيق و ضمان الشفافية الجبائية.

- يجب دراسة الآثار التي تخلقها المديونية الخارجية على الاستثمارات و النفقات الاجتماعية و محاولة إيجاد حل مناسب يشجع الاستثمارات التي تعتبر محرك العجلة الاقتصادية .

- ضرورة استغلال الموارد الناتجة عن تخفيف الديون لفائدة المجتمع و الاقتصاد و ذلك باستثمارها في مشاريع مجدية .

- ينبغي العمل على الربط بين تأمين التنمية المستدامة و القدرة على مواجهة المديونية على المدى البعيد في وضع و صياغة السياسات الملائمة لإدارة الديون ، كما يتعين انتهاز سياسات سليمة في إطار الاقتصاد الكلي و المديونية الداخلية و مكافحة هروب رؤوس الأموال .

- يجب أن يتم دراسة إدارة المديونية دراسة دقيقة إذ يجب أن يتم ربطها بإدارة الاقتصاد لأنها تشكل أداة من أدوات تمويل التنمية و ينبغي أن تضع كل عملية تحليل اقتصادي في اعتبارها

تدفقات القروض و سدادها . و لكي يكون هناك تسيير فعال للمديونية لا بد من مراعاة كل من استراتيجية المديونية و ضرورة الدخول في مفاوضات فعالة فيما يخص تسييرها و أن يكون هناك تطبيق فعال للحلول كما يجب متابعة خدمة الدين متابعة فعالة و في الأخير تقديم إحصائيات دقيقة تظهر حقيقة الوضع و بكل شفافية.

- يجب توضيح الهدف من تحويل الدين لأجل معرفة ما إذا كانت هذه التقنية تهدف إلى إنعاش وإعادة دفع الاستثمارات أو الخصخصة و الطرق التي قد يساهم من خلالها هذا التحويل في الزيادة في الصادرات الوطنية.

- لمعالجة المديونية الخارجية لا بد من الاعتماد على الجهود الذاتية التي تركز على مواجهة الاختلال المالي ذلك الذي ينشأ من زيادة حجم الواردات عن الصادرات و محاولة التقليل من حجم الواردات و الاعتماد على الإنتاج المحلي و كذا تشجيع الصادرات.

- كما يتعين تنمية الموارد الخارجية لخدمة الديون و تنفيذ الخطط الاقتصادية و لتحقيق ذلك يجب التصدي لعجز الميزان التجاري بطرق عديدة في مقدمتها تحسين الإنتاج الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي و اتباع سياسة نقدية ملائمة.

- الحد من الاقتراض الجديد عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتوفير المناخ المناسب لها .

- ضرورة وضع سياسة نشطة تهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال إذ يجب الاهتمام بوضع آليات تتيح تقليل التكاليف بالنسبة للمستثمرين ، كما يجب تنمية و تطوير السوق المالية الوطنية، وذلك لتفادي الوقوع في مشكلة الدين مرة أخرى.

- للحد من التضخم الناتج عن هذه السياسة اقترح أن تقوم الدولة المدينة بإلغاء أثر عملية المبادلة و ذلك عن طريق إصدار و بيع سندات حكومية في السوق المحلية بمعدلات فائدة مغرية إلا أن البعض يشكك في قدرة الأسواق المحلية على شراء السندات المقترح إصدارها⁽¹⁾

- يقترح أن يشارك البلد المدين مواطنيه في برنامج التحويل بدل الشريك الأجنبي و ذلك لتفادي التعرض لخطر إعادة بيع العملة الوطنية و شراء بدلها عملة أجنبية و تحويلها إلى الخارج بدل توظيف تلك الأموال في البلد المدين كما هو متفق عليه.

(1) د/ محمد عبد العزيز عجمية. مرجع سابق. ص 253.